

بسم الله الرحمن الرحيم

تنفيذًا للامر النيابي المرقم (٢٥٣) في (٢٠١٣/٧/٤) المتضمن تشكيل لجنة برلمانية من نواب محافظة ديرالزور على واقع الحال والتحقق من القضايا التي تعيق تطورها وبالذات الوضع الامني المتشنج في المحافظة ، وبعد الزيارات واللقاءات الميدانية للمحافظة وعقد سلسلة من الاجتماعات المشتركة باللجنة فيما بينها وبين السيد رئيس مجلس النواب ومع عدد من الاهالي .

واذ تدين اللجنة العمليات الارهابية والاجرامية التي استهدفت الآمنين في محافظة ديرالزور سواء في مراسم العزاء والحسينيات والتجمعات والمساجد والملعب والمقاهي والتي تزايدت في الآونة الاخيرة فانها تشدد على اهمية تطبيق الازمة واتباع كل السبل التي من شأنها أن تدرأ الفتنة وتمنع الخلاف بين مكونات المحافظة بجميع عشيرتها ومذاهبها وقومياتها وترى ان وحدة ديرالزور اساسي ينبغي ان يسعى الجميع لتحقيقه .

وتوصي اللجنة مايلي :

١. ان الوضع الامني في محافظة ديرالزور خطير ومتراكم ويستحق وقفه جادة وكبيرة من قبل الجهات التنفيذية والتشريعية وبأسرع وقت ممكن لكي نسد الطريق أمام الارهابيين لتحقيق مآربهم الدينية .
٢. ترى اللجنة ضرورة مشاركة وتدخل اللجان البرلمانية (لجنة الامن والدفاع وللجنة العشائر ، وللجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين) بالتنسيق مع نواب محافظة ديرالزور واللجنة الحكومية المشكلة من قبل مجلس الوزراء لمنع حصول تقاطعات بين اللجان ، ولوصف حلول مناسبة للتهدور الامني .
٣. ضرورة توحيد الخطاب الاعلامي والابتعاد عن التصريحات المتشنجة التي تثير حفيظة بعض الجهات وتزعزع الوضع النفسي للمواطن وتثير القلق للأهالي ولا بد من طمئنة الشارع ونبذ الفتنة والمحافظة على النسيج الاجتماعي لبناء المحافظة .
٤. توصي اللجنة بتكليف فريق عمل من قبل مكتب القائد العام للقوات المسلحة للإشراف على عمل القوات الامنية في محافظة ديرالزور من الجيش والشرطة مع تكثيف تواجد القوات الامنية وبالذات بالمناطق المتزرع بها امنياً للحيلولة دون حدوث خروقات .



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

٥. العمل وبجدية متناهية على عودة العوائل المهجورة وتعويض كافة المتضررين جراء العمليات الإرهابية التي طالت الجميع دون استثناء على ان يكون القضاء هو الفيصل في حل كافة النزاعات .
٦. توصي اللجنة بضرورة حضور الحكومة المحلية والجهات المسؤولة على ان يكون لها دور فاعل في حل الأزمة
٧. التأكيد على الاجهزة الامنية بأن تتعامل بحيادية تامة وأن تراعي التداخل الاجتماعي في محافظة ديالى وأن توفر الحماية لجميع المواطنين دون تمييز وأن تستهدف الارهابيين الحقيقيين مع مراعاة بنود الدستور في أهمية تمثيل محافظة ديالى في الاجهزة الامنية حيث بات هذا الموضوع مفتاحا للسلم الاهلي وضمانا لحيادية الأجهزة الامنية لطمئن اهلنا في ديالى بأن الاجهزة تمثل كافة أبناء التمحافظة .

نواب محافظه ديالى :

الأسماء :